سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

الخلاف الفقهي في المذهب الحنبلي
تأصيله وقواعد الترجيح فيه
دراسة تطبيقية على الفروع الفقهية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية

٥١٠٨٣

إعداد الطالب :

محمد فارس المطيران

المعيد بكلية الشريعة – جامعة الكويت

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف سليمان

الأستاذ بقسم الشريعة الإسلامية
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

B
١٥٦٧٦

١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

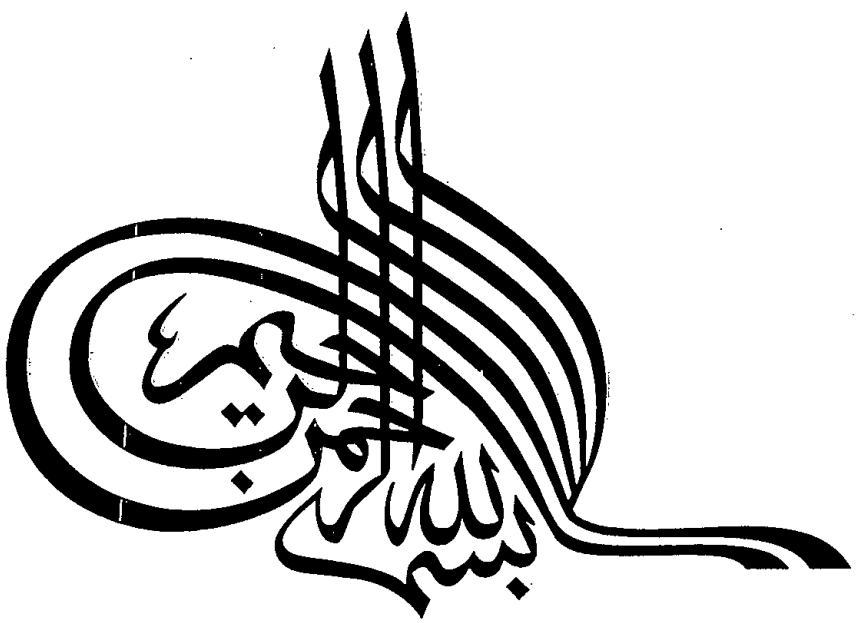
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى أعز الناس إلى قلبي ..

وأقـــربهم إلى فـــــؤادي

إلى والـــدي الكـــــريمين

عـــرفانًا بفضلهمـا عـــلي

ابنكما : محمد

شكـــر وتقـدير

أتقـــدم بخـــالص شـــكري، وعظـــيم امتـــناني وتقديـــري إلـــى **الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف سليمان - أستاذ الشريعة بكلية دار العلوم،** المشـــرف عـــلى الرسالة، على ما تفضل به عليّ من كريم رعاية، وحسن توجيه، فقد رأيت فيه العالِم الذي لا يبخل بعلمه ووقته، والمربيِّ الذي يقدم النصح والإرشاد، ومهما أكتب من ثناء ودعاء فإني لا يمكنني أن أوفيه حقه، أســـأل الله أن يمنحه العمر المديد، والعمل الصالح الرشيد، وأن يختم له بخاتمة السعـــــادة.

الباحـــث

المقـــــدمة

الحمـــد لله، والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن استن بسنته، واتبع هداه :

أما بعـــد :

فـــإن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤-٢٤١هـــ) أحد الأئمة الأربعـــة الفقهـــاء، الذين كتب الله البقاء والاستمرار لمذاهبهم الفقهية، وحماها من الاندثار والضياع، فلم يجر عليها ما جرى على غيرها من مذاهب فقهية سادت فترة مـــن الزمن، كان لها فيها أتباع ينتسبون إليها، وجماعات يقتدون بإمامها، ثم نتيجة عوامـــل مختلفة اندرس العمل بها، وانقرض أتباعها، حتى آل أمرها إلى الاضمحلال والزوال، فلا تجد أحدًا ينتسب إليها.

ولم يكـــن للمذاهـــب الأربعة أن تبقى لولا أنها قامت على أصول راسخة محكمة، وخطة تشريعية واضحة، تضمن لها البقاء والاستمرار مع التطور والاستجابة للمستجدات والنوازل، يضاف لذلك وجود علماء مخلصين من أتباع هذه المذاهب، قاموا بتحرير أصولها، وضبط قواعدها، وتوضيح مسائلها؛ لتكون قريبة من المكلفين، وافية بمقاصدهم وحاجاتهم.

وقـــد امتاز المذهب الحنبلي بمنهج فقهي أثري، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالكتاب والسنة وآثار الصحابة رضوان الله عليهم، فلم يكن يتجاوز هذه الركائز الثلاث، إذ وجـــد فـــيها ما يغنيه عن غيرها، وهي أصول محكمة منضبطة لا تخذل من اعتمد عليها، واستمد فقهه منها.

ومـــا امتاز به الفقه الحنبلي – أيضًا- فتح باب الاجتهاد، فهو المذهب الذي يقـــرر أصحابه – بحق- أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحًا لم يغلق، يجوز لمن ملك

أهليته أن يقوم به، مع الإقرار بتجزؤ أهلية الاجتهاد، فلا يشترط فيها أن تكون على الصفة العليا الخاصة بأصحاب الاجتهاد المطلق.

وهـــذه المـــيزة تعطي الفقه الإسلامي مرونة وسعة يمكنه من خلالها مواجهة المستجدات والنوازل، كما تمنح الفقيه المتمكن الحرية الكاملة في التجديد والتطوير، والدفع بعجلة الفقه إلى التقدم والازدهار.

ويَجُرُّنا الحديث عن مزايا الفقه الحنبلي إلى أن نشير إلى أنه أوسع المذاهب في إطـــلاق حـــرية التعاقد، فالأصل في المعاملات عند الحنابلة الحِل والإباحة، ولا يحرم منها إلا ما حرمه الشارع بنص صريح.

والأمـــر كذلـــك في الشروط المقترنة بالعقد فالأصل فيها الجواز والإطلاق، وهـــي راجعة إلى حرية المتعاقدين وما يتفقان عليه ما لم يمنع من صحة الشرط نص صحيح صريح من نصوص الكتاب والسنة.

وهـــذان الأصـــلان المقرران – بوضوح – في الفقه الحنبلي أمران في صالح الفقه، يتمكن بواسطتهما من إخضاع العقـــود المستحدثة لسلطـــانه وإرادته بيسر وســـهولة، وبهمـــا يمكننا أن نرد على أعداء الفقه الإسلامي، الذين ما فتئوا يثيرون الشـــبهات حولـــه، فيزعمون – بالباطل – أنه فقه جامد متحجر لا يواكب العصر الحـــديث.

ولكـــن هذه الميزات التي تفرَّد بها الفقه الحنبلي تقابلها ظاهرة لم تكن أبدًا في صالحه، انفرد بها عن المذاهب الفقهية الأخرى.

وتلـــك الظاهرة تتمثل في انتشار الاختلاف والاضطراب في المسائل الفقهية المـــنقولة عن إمام المذهب، فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل الفقه إلا ونرى للحنابلة فـــيها أقـــوالاً، ومذاهب شتى، ولو كان الخلاف مرويًّا ومنقولاً عن فقهاء المذهب

ومجـــتهديه، لكـــان أمرًا يسيرًا، يمكن حمله على تعدد الاجتهاد، واختلاف وجهات الـــنظر، وتـــنوُّع طرق الاستنباط. ولكن محل الإشكال أنه مروي عن الإمام أحمد نفسه، ومنسوب إليه، ومنقول عنه شخصيًّا.

وهنا ترد الأسئلة؛ كيف ينسب لشخص واحد بلغ درجة الاجتهاد وأصبح له مـــنهج فقهـــي مســـتقل، يتبعه فيه جمع من العلماء والفقهاء، كل هذا الاختلاف والتعدد ؟ وكيف نفسر تناقض الروايات المنسوبة لأحمد التي تصل إلى ثلاث أو أربع، وقد تصل إلى ست، بل إنها بلغت في إحدى المسائل إحدى عشرة روايـــة ؟[1].

وغالبًا ما تدور المسائل المختلفة بين الإثبات المطلق والنفي المطلق، بين الإباحة والتحريم، فإحدى الروايتين تبيح شيئًا والأخرى تحرمه، رواية توجب أمرًا، والأخرى تناقضها فتمنعه، وهكذا[2].

ولعـــلي لا أكـــون مبالغًا لو قلت : إن القاعدة المطردة فيما يروى عن أحمد الـــتعدد والاختلاف، وإن وجود قول واحد له في المسائل الفقهية أمر على خلاف الأصـــل[3].

وقـــد كـــان تعدد أقوال أحمد إحدى الشبهات التي أثيرت حول شخصيته

---

(١) أورد في الفـــروع في مســـألة نقـــض الوضوء بمس الفرج إحدى عشرة رواية. انظر: الفروع (١/١٧٩)، وذكر المرداوي في الإنصاف (١/١٥٢) في مسألة وجوب المضمضة والاستنشاق، ســـبع روايـــات، ونقل في مسألة الأكل من الثمر غير المحوط ست روايات، انظر: الإنصاف (١٠/٣٧٨). وجـــاء في الفروع في العدد المعتبر لانعقاد الجمعة ثماني روايات (٢/١٩٩)، وأما المسائل التي يذكر فيها ثلاث أو أربع روايات فهي كثيرة جدًّا.

(٢) انظر: ابن حنبل للشيخ أبو زهرة (١٣٦).

(٣) جمع أحد الباحثين المسائل التي لم يختلف فيها قول الإمام أحمد، فبلغت ستمائة وثلاثًا وأربعين مسألة، موزعة في أبواب الفقه المختلفة، وإذا قارنا هذا الرقم بكمية المسائل المروية عنه لتبين لنا ضـــآلة هذا الرقم. انظر: المسائل التي لم يختلف فيها قول الإمام أحمد، تأليف: إبراهيم جالو، نشر مكتبة الرشد بالرياض.

الفقهـــية، فُتِح بسببها باب التشكيك في منهجه الاجتهادي، بحجة أنه لو كان فقيهًا محققًـــا لمـــا اضـــطرب المروي عنه كل هذا الاضطراب الذي لا نراه عند غيره من المجتهدين بنفس المستوى الذي نجده عنده.

والحـــق أن الفقـــه المـــنقول عـــن الإمام أحمد قد تضخم تضخمًا ملحوظًا، وتضاربت أقواله فيه تضاربًا يصعب على العقل أن يتقبل نسبة كل هذه الأقوال إليه؛ وهـــذا يحـــتم وجـــود دراسة متخصصة تبحث في أسباب هذه الظاهرة، وتكشف غموضها، وتفتش عن عللها ومآخذها، وهذا ما دفعني لاختيار هذا الموضوع ليكون عـــنوان رســـالتي التي أتقدم بها لنيل درجة الدكتوراه من قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم العامرة.

وقـــد كانت فكرة هذا الموضوع تراودني منذ كنت طالبًا في المرحلة الجامعية أثـــناء قـــراءتي في كتـــب المذهب التي تفقهت عليها، وكان أغلب مطالعتي فيها، وكـــم كنت أبحث عن إجابات شافية لأسباب هذا التعدد المنقول عن أحمد دون أن أصل إلى شيء يروي الغليل، أو يقنع شغف الباحث.

الدراسات السابقة :

عقـــدت في الفصل الثاني من الباب الأول مبحثًا بعنوان «**هل نالت ظاهرة تعدد الأقوال عن أحمد حظها من الدراسة والبحث**»[1]، انتهيت فيه بعد أن بينت أهمـــية الموضـــوع، إلى أن فقهـــاء الحنابلة لم يفردوا لهذه الظاهرة مصنفات خاصة، ولم يجعلـــوا لها في ثنايا كتبهم الفقهية أو الأصولية فصولاً مستقلة، وإنما تناولها قليل منهم بإشارات مقتضبة لا تعطي الموضوع حقه مع إفادتها أو نفاستها، وقد بينت أن لهذا الإعراض عن دراسة الظاهرة أسبابه الموضوعية.

---

(١) انظر ص (١٠٥) وما بعدها.

وأمـــا الدراســـات والبحوث المعاصرة، فإني قد طالعت أغلب ما كُتب عن مـــنهج الإمام أحمد الاجتهادي[1]، وما كُتِب للتعريف بالمذهب الحنبلي عمومًا[2]، فألفيـــتها كتـــبًا تعـــنى بتوضيح المنهج التشريعي الذي نهجه أحمد، وإبراز المسلك الاجـــتهادي لـــه، وبيان الأصول والسمات العامة لخطته التشريعية، وبعضها تناول تـــاريخ المذهب، وأبرز رجالاته وعلمائه، وشرح أهم مصطلحات المذهب التي يكثر تداولها في كتب فقهائه، وعرف بأهم مصادره ومراجعه.

وكـــل هـــذه الجهود جهود مشكورة خدمت المذهب كل حسب اجتهاد مؤلفـــه، وســـهلت طرق معرفته، وقربته لطلابه، وركزت على الجوانب التي رأى أصحابها أنها بحاجة لبسط وبيان.

وأما مسألة تعدد أقوال أحمد واختلافها فإن بعضهم تناولها بصورة عارضة في ثـــنايا الحديـــث عن منهج أحمد الفقهي العام، وبعضهم يصرح بأحقيتها من البحث والدراســـة مـــراعاة لغرابتها وتفرد المذهب الحنبلي بها[3]، والغالب على المعاصرين إغفال بحثها ومناقشتها.

ويمكـــنني القـــول أن الشيخ محمد أبو زهرة – رحمه الله- هو أدق من حلل القضية وأعمق من تناولها، فقد تعرض لها بتركيز وموضوعية. وأرجع أسباب التعدد والاختلاف إلى خمسة أسباب رئيسية[4]، لكنه اختصر الكلام فيها، ولم يطل النَفَس

---

(١) مـــثل: كتاب «ابن حنبل، حياته وعصره، وآراؤه وفقهه»، للشيخ أبو زهرة، وكتاب «أحمد ابـــن حنبل، السيرة، والمذهب» لسعدي أبو جيب، وكتاب «أصول مذهب أحمد» للدكتور عبد الله التركي، ... وغيرها.

(٢) وأشـــهرها: كـــتاب «المدخـــل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل» للشيخ عبد القادر بن بدران، وكتاب «المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل» للشيخ بكر أبو زيد.

(٣) مـــثل: الدكـــتور عـــبد المجيد محمود في كتابه «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث»، ص(١٣٢).

(٤) راجع: ابن حنبل، للشيخ محمد أبو زهرة، ص(٢٠٠).

في الحديـــث عنها لأن كتابه عام شامل يتناول دراسة المنهج الاجتهادي لأحمد من جميع جوانبه المختلفة.

وقـــد بحثت عن رسالة علمية تتناول هذه القضية، أو دراسة مستقلة تبحث فيها، فلم أظفر بشيء، فمن هنا عزمت على الكتابة في الموضوع بعد استخارة المولى ﷻ ، واستشـــارة أســـاتذتي ومشايخي، الذين لمست منهم التأييد، والشد على يدي للمضـــي فـــيما عقـــدت النية عليه، أسأل الله العون والتوفيق والإخلاص في القول والعمـــــل.

خطـة البحـــث :

قسمت البحث بعد هذه المقدمة إلى تمهيد، وبابين، وخاتمة.

أمـــا التمهيد؛ فقد ترجمت فيه للإمام أحمد ترجمة متوسطة ليست بالطويلة، ولا القصـــيرة، ركّزت فيها على ما أثير من شبهة حول شخصيته الفقهية، وناقشت فـــيه دعوى «أن أحمد محدِّث فقط وليس بفقيه»، ثم تطرقت في التمهيد إلى الأطوار التي مر بها المذهب الحنبلي مشيرًا إلى أهم سمات كل طور.

ثم بعد الفراغ من التمهيد انتقلت إلى **الباب الأول** من الرسالة الذي اخترت لـــه عنوان «**التأصيل الفقهي لتعدد الأقوال في المذهب الحنبلي**» وقسمته إلى ثلاثة فصـــول :

الفصل الأول: وعنوانه «**مفهوم الرواية في المذهب الحنبلي، وطرق إثباتها**» عرضت فيه بعد أن عرفت مصطلح الرواية، ومصطلح المذهب، للأساليب التي أخذ بهـــا الفقهاء في نسبة الأقوال لأصحاب المذاهب الفقهية، وقد تكوَّن هذا الفصل من سبعة مباحث.

وأما **الفصل الثاني** فقد كان عنوانه «**أسباب تعدد الرواية عن الإمام أحمد**»